بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
مجلس النواب

الأمانة العامة
دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء

الرقـم : 17 /١٥/2/2/
التاريخ : 12 / صفر /١٤٤٢هـ
الموافق : 29 / سبتمبر/ ٢٠٢٠م
اليـــوم : الثلاثاء

محضر تقـريري للجلسة ١٧ /١٥/٢/٢/

عقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية السابعة عشرة من الفترة الثانية للدورة الثانية من دور الانعقاد السنـوي الخامس عشر الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء بتاريخ ١٢ / صفر /١٤٤٢هـ الموافق ٢٩ / سبتمبر /٢٠٢٠م .

برئاسة الأخ / يحيى علي الراعي رئيس المجلس

وبعد أن افتتح الأخ / الرئيس الجلسة بـ(بسم الله الرحمن الرحيم.. ثم باسم الشعب) استمع المجلس الى المحضر التقريري للجلسة الماضية وصادق عليه..

بعد ذلك استمع المجلس من الأخ / وزير العدل إلى شرح المذكرة التفسيرية لمشروع تعديل المادة (٤٣٦) الفقرة {٢} من قانون الإجراءات الجزائية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤م وأقر المجلس إحالة المشروع إلى لجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية لدراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس في جلسة قادمة .

كما استمع المجلس إلى ايضاحات الأخ / وزير الصحة بشأن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بشأن عودة وباء كورونا .. حيث أوضح بان الوزارة قامت بتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية المطلوبة لمواجهة وباء كورونا ومازالت فرق الاستجابة السريعة تعمل في الميدان في جميع المديريات والمحافظات ، وفرق الخط الساخن في الوزارة مستمرة في عملها وهو فريق متخصص من الأطباء ، وكذا نظام ترصد الحالات المؤكدة لازال يعمل بشكل يومي واسبوعي بحسب الوضع الوبائي ، وفيما يخص التوعية بخاطر كورونا أكد بأن وسائل التوعية مازالت متوفرة ويمكن تفعيل التوعية في أي وقت عبر وسائل الإعلام المختلفة .

وكذلك الأدوية مازالت بكميات كبيرة في مخازن الوزارة ومراكز العزل الصحي ولازالت الوزارة مستعدة لأي موجه ثانية لهذا الوباء في فصل الشتاء .. منوهاً بأنه سوف يتم تفعيل قرارات اللجنة العليا لمكافحة الأوبئة السابقة في حالة ظهور موجه جديدة من وباء كورونا ويمكن تشديد الإجراءات بشكل يتناسب مع زيادة الحالات وبشكل استباقي .

وفيما يخص إنشاء وحدات صحية متكاملة داخل الإصلاحيات المركزية في الأمانة والمحافظات لمعالجة السجناء داخل الاصلاحيات بما يضمن عدم هروبهم من المستشفيات التي ينقلون إليها للعلاج .. أوضح بأن الوزارة وفروعها في المحافظات تسعى لتأمين وتوفير ما يمكن توفيره من أدوية ومستلزمات طبية ويتم تشكيل لجان طبية بشكل دوري للنزول إلى الإصلاحيات والسجون الاحتياطية بالإضافة إلى الاستجابة السريعة في

حالة تفشي أي مرض من الأمراض المعدية .. وبالنسبة لبناء وحدات صحية متكاملة أكد بأن وزارة الصحة لا تستطيع بناء وحدات صحية خلال هذه الفترة الحالية نظراً لشحة الموارد ونقص الامكانيات ولكن تسعى الوزارة بكل جهد لتوفير الضروريات للوحدات الصحية للإصلاحيات المركزية وقد قامت الوزارة بالتعميم على مكاتبها في جميع المحافظات وايضاً يتم نزول فرق طبية إلى جميع المحافظات واصدرت الوزارة تعميمات لجميع الهيئات ومدراء عموم مكاتب الصحة بتقديم العلاج للسجناء الذين يتم اسعفاهم إلى المستشفيات الحكومية ، وايضاً تم تقديم سيارة اسعاف لمصلحة السجون كدعم من الوزارة .

وفيما يخص السؤال الموجه من الأخ / مرتضى عبد الكريم جدبان عضو المجلس أكد بأن الوزارة عملت تعميم وبالتنسيق مع المجلس الطبي الأعلى بعدم ممارسة أي طبيب أو فني للعمل في أي مرفق صحي إلا بعد اجتياز اختبار مزاولة المهنة والحصول على تراخيص مزاولة المهنة من المجلس الطبي الأعلى ، كما أن هناك لجان تقييم يتم نزولها إلى جميع المستشفيات وفقاً للأدلة والمعايير ، وفيما يخص مستوى تنظيم أسعار الخدمات الطبية أكد أن الوزارة قامت بتشكيل لجان خاصة بتنظيم رسوم الخدمات الطبية في المستشفيات الحكومية والخاصة وهذه اللجان على وشك الانتهاء من اصدار التسعيرة الموحدة لرسوم الخدمات في القطاع العام والخاص .. حيث تم تسعير قرابة (٤٠٠٠) خدمة طبية .

كما استمع المجلس إلى الإيضاحات المقدمة من الأخ / رئيس المجلس الطبي الأعلى فيما يخص السؤال المقدم من الأخ / مرتضى عبد الكريم جدبان عضو المجلس .. حيث أوضح بأن المجلس الطبي يقوم بالرقابة على مستوى أداء الأطباء من خلال المختصين عبر البحث والتحري ومعرفة اسباب القصور في العمل في القطاع الصحي على مستوى الجمهورية ، وايضاً متابعة تنفيذ القوانين والتأكد من أن البروتوكولات الطبية والأنظمة السارية المعمول بها تسير بموجب القانون .

وكذا الكشف عن المخالفات التي ترتكب من قبل مزاولي المهن الطبية والصيدلانية التي تقع على المرضى ويتم اتخاذ الإجراءات العقابية اللازمة بموجب القانون كما يتم الرقابة على نوعية مؤهلات العاملين في القطاع الصحي ، وبالنسبة للآلية المتبعة لاستقبال الشكاوى من المواطنين المتضررين من أي مخالفة طبية .. أوضح الأخ / رئيس المجلس الطبي بأن هناك لجان تتبع المجلس الطبي الأعلى وهي لجنة المساءلة والتحقيق ولجنة التظلمات ولجنة الطوارئ كل لجنة من هذه اللجان لها سكرتارية وإدارة خاصة بها تقوم باستقبال الشكاوي المحالة إليها من قبل رئيس المجلس الطبي ووفقاً لإجراءات إدارية موثقة ، منوهاً بأن الشكاوي المقدمة للمجلس الطبي تنقسم إلى نوعين قسم محال من الجهات المختصة بالدولة مثل وزارة الصحة العامة والنيابات العامة وفروعهما وقسم أخر من المتقدم بالشكوى نفسه وقد يكون المتضرر من التدخل العلاجي أو من

أقربائه ويتم دراسة هذه الشكاوي من قبل اللجان المشكلة من المجلس الطبي وعرضها على المجلس الطبي لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها .

كما استمع المجلس من الأخ / وكيل وزارة الداخلية لقطاع الخدمات الطبية حيث قدم الشكر للأخ / رئيس وأعضاء المجلس على تطرقهم للجانب الإنساني الذي يتطلب ضرورة وضع معالجات فعاله لمواجهة تفعيل الجانب الصحي في الإصلاحيات المركزية والسجون الاحتياطية ، وكذا اسهام هذه المعالجات في دعم الجانب الأمني وتقليل خطورة نقل السجناء إلى المستشفيات الخاصة والحكومية وخاصةً السجناء الذين يحملون درجة عالية من الخطورة ، منوهاً بأن وزارة الداخلية قامت ببذل جهد بقدر ما تسمح به امكانيات الوزارة وقد شكلت عدد من اللجان الميدانية للنزول إلى عموم المحافظات وأمانة العاصمة وذلك لتقييم وضع الاصلاحيات من كافة الجوانب الإدارية والتنظيمية والصحية والتعرف على الصعوبات المعاشة في هذه الاصلاحيات والسجون الاحتياطية ومراكز التوقيف في الأمانة والمحافظات ، وقد رفعت هذه اللجان عدد من التوصيات لرئيس مجلس الوزراء بالتعاون مع وزارة الصحة في تنفيذها، كما طلب من المجلس تكليف لجنة الصحة العامة والسكان للقيام بالمتابعة تنفيذ هذه التوصيات بشأن الدعم الصحي في الاصلاحيات والسجون ومراكز التوقيف.

بعد ذلك عقب الإخوة الأعضاء على ما طرحه الأخ / وزير الصحة العامة من ملاحظات حول الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بشأن عودة انتشار وباء كورونا .. حيث طالبوا الوزارة بالاهتمام وتطبيق نفس الإجراءات السابقة في المرحلة الأولى إذا هناك أي أعراض أو حالات مرضية مصابة بهذا الوباء .. كما أكدوا على تجهيز مراكز العزل استعداداً لأي حالات قد تصاب بهذا الوباء ولا يكتفى بالإجراءات الاحترازية فقط .

كما اشار الأخ / أحمد نصار عضو المجلس بشأن سؤاله الموجه للأخ / وزير الصحة الذي يتضمن موضوع تأجيل الخدمة الريفية للأطباء والخريجين من الجامعات بأن القانون يجب تطبيقه على الجميع بدون استثناء منوهاً بأن هناك ثغرة في القانون تجيز للوزير استثناء الاختصاصين من أداء الخدمة الريفية وهذا الاستثناء يعطل المساواة في الدستور والقانون وإذا هناك امكانيات للتأجيل للمتقدمين في الدراسات العليا في التخصصات النادرة فهذا من باب التعاون مع الدارسين في هذه التخصصات على أن يؤدوا الخدمة الريفية بعد اكمالهم الدراسات التخصصية ولا يمنحوا ترخيص مزاولة المهنة إلا بعد الخدمة الطبية الريفية .

وفيما يخص استثناء الخدمة الريفية على المعيدين في الجامعات يجب أن يطبق القانون على جميع الجامعات الحكومية والأهلية بدون استثناء ،وفيما يخص الاخطاء الطبية التي ذكرها الأخ / رئيس المجلس الطبي الأعلى .. أكد الإخوة الأعضاء بأن ما ذكره أقل بكثير مما هو حاصل لذلك يجب تكثيف عدد اللجان التصحيحية التي يتم تكليفها بالنزول الميداني إلى جميع مستشفيات المحافظات وأمانة العاصمة وتكون هذه اللجان من ذوي الخبرة والكفاءة والنزاهة .. كما أن هناك منح إنسانية لا يتم الاستفادة منها بالشكل الصحيح وقد وصلت إلى مبلغ (٢) مليون دولار في جميع المجالات الإنسانية وليس فقط في مجال الصحة .. كما طالبوا

من الأخ / وزير الصحة الالتزام بالتنسيق مع وزارة الداخلية لبناء وحدات صحية في جميع الاصلاحيات المركزية في أمانة العاصمة ومراكز المحافظات وايضاً توفير سيارات اسعاف لهذه الاصلاحيات تكون فيها كل التجهيزات الطبية والأمنية اللازمة لذلك .

كما طالبوا بتأهيل الأطباء في التخصصات النادرة والضرورية وكذا التنسيق مع وزارة الإعلام في التوعية باخطار عودة مرض كورونا وأهمية اتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة .

ثم عقب الأخ / وزير الصحة على استفسارات وملاحظات الأعضاء حيث أكد فيما يخص تأهيل الاطباء فأن المجلس الطبي الأعلى التابع لوزارة الصحة عمل نقله نوعية في تأهيل الكفاءات الطبية وقد قام بفتح باب الزمالة العربية واليمنية على مصراعية لجميع التخصصات .. حيث قد خرج كثير من الأطباء الاختصاصين إلى خارج اليمن بسبب الحرب وقلة الامكانيات .. كما أوضح بأن الخدمة الريفية واجبه على جميع الخريجين بدون استثناء وهي تعتبر تأهيل للأطباء العموم كونها تعتبر ممارسة للعمل الطبي وتمكنهم من الدخول لدراسة البرود العربي كما هي ضرورة ملحة لتقديم الخدمات الطبية للمناطق الريفية ولا يمكن تأجيلها ، وبالنسبة لمرض كورونا أكد بأنه لا توجد أي حالات مرضية مؤكدة أو اشتباه حتى الآن وأن الوزارة قد انتهجت سياسة لا تهويل ولا تهوين ، ولابد من العمل بالإجراءات الاحترازية من قبل الجميع .

وفيما يخص إقامة وحدات صحية في الاصلاحيات المركزية أكد بأن وزارة الصحة تتعاون مع وزارة الداخلية بكل ما تستطيع .

بعد ذلك أشاد الأخ / رئيس المجلس بالجهود التي تقوم بها وزارة الصحة وأكد على ضرورة قيام وزارة الصحة وزارة الداخلية بالجلوس معاً لدراسة واعداد خطة لبناء اصلاحيات مركزية في أمانة العاصمة ومراكز المحافظات وتقديم تقرير بذلك إلى المجلس خلال اسبوعين بما تم بشأنه .

وقد انتهت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهراً ،،،

والله الموفق ،،،

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء